

الخصائص

قيل الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلاّ من جهة الفَعْلَلة دون الفَعْلَال وبِه كان يعتبر سيبويه ويدلّ على صحّة ذلك ان مثال الفعللة لا زيادة فيه فهو بَفْعَلَل أشبه من مثال الفَعْلَال والاعتبار بالأصول أشبه منه وأؤكد منه بالفروع .

فإن قلت ففي الفعللة الهاء زائدة قيل الهاء في غالب امرها وأكثر أحوالها غير معتدّية من حيث كانت في تقدير المنفصلة .

فإن قيل فقد صحّ إذّا أن فاعَل وأفعل وفعل وإن كانت بوزن دحرج غير ملحقة به فلم لم تلحق به قيل العلّة في ذلك أن كلّ واحد من هذه المُثُل جاء لمعنى فأفعل للنقل وجعل الفاعل مفعولا نحو دخل وأدخلته وخرج وأخرجته ويكون أيضا للبلوغ نحو أحصد الزرع وأركب الممّهر وأقطف الزرع ولغير ذلك من المعاني وأمّا فاعَل فلكونه من اثنين فصاعدا نحو ضارب زيد عمرا وشاتم جعفر بَشْرًا وأما فعَل فللتكثير نحو غلّ ق الأبواب وقطّع الحبال وكسّر الجرار .

فلمّا كانت هذه الزوائد في هذه المُثُل إنما جاء بها للمعاني خَشُوا إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقدّر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ نحو شمل وجهور وبيطر فتنكّبوا إلحاقها بها صونا للمعنى وذبا عنه أن يُستهلك ويسقط حكمه فأخلصوا بالإلحاق لمّا كان صناعة لفظيّة ووقّروا المعنى